

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة العُمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع. ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية للشركة مما يلي:

- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

- أمور المراجعة الرئيسية
- تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلى عنها
- اختراق الأمن الإلكتروني

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهادات شخصية؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوُل الشركة أعمالها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

كيف قمنا بمعالجة أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية

تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي المطالبات القائمة للشركة نحو ٢٥,١٩ مليون ريال عُمانى وإجمالي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها نحو ١٠,٥٦ مليون ريال عُمانى. وبلغت حصة إعادة التأمين للمطالبات القائمة نحو ١٢,٦١ مليون ريال عُمانى والمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها ٥,٥٨ مليون ريال عُمانى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ركزنا على هذا المجال لأن تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها جوهرى من حيث حجم المطالبات ويستلزم استخدام الأحكام والتقديرات وقد تتأثر بشكل كبير بجائحة كوفيد-١٩ المستمرة. إن المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بمثابة تقديرات لتسوية المطالبات المستقبلية التي تتأثر بعدد من العوامل، منها توجهات شدة وتواتر المطالبات التاريخية والتغيرات في اللوائح والأنظمة الحكومية. وبصفة خاصة، فإن المطالبات الناشئة عن الوفاة أو العجز المشمولة بعمود التأمين على المركبات تتضمن اجتهادات معقدة وذاتية بشأن الأحداث المستقبلية الداخلية والخارجية للشركة بحيث يمكن أن تؤثر تغييرات بسيطة في الافتراضات تأثيراً جوهرياً على تقييم هذه الالتزامات.

راجع الإيضاح ٢-١٥ (د) والإيضاح ٢-٣٠ (أ) والإيضاح ٢٢ من القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالاجتهادات والتقديرات ذات الصلة وتفاصيل أخرى حول المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضوعية التالية:

- اخترنا المبالغ المسجلة لعينة من المطالبات المبلغ عنها، بحيث ركزنا على تلك التي لها تأثير بالغ الأهمية على القوائم المالية لتقييم ما إذا كانت المطالبات قد تم تقديرها وتسجيلها بشكل ملائم.
- اخترنا اكتمال ودقة بيانات التأمين الأساسية التي تقدمها الإدارة إلى الخبير الاكتواري للشركة.
- قَمِنا كفاءة الخبير الاكتواري المستقل المعين من قبل الإدارة وموضوعيته واستقلالته لمراجعة مدى كفاية المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها.
- أشركنا الأخصائي الاكتواري الداخلي لبي دبليو سي في اختبار افتراضات وتقديرات الخبير الاكتواري الذي عينته الإدارة بشكل مستقل فيما يتعلق باحتياطيات المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها وقمينا مدى معقولية المنهجية والافتراضات المستخدمة، وذلك من خلال مقارنتها بالممارسات الاكتوارية المعترف بها وتطبيق المعرفة والخبرة في القطاع.
- أشركنا الأخصائي الاكتواري الداخلي لبي دبليو سي مدى كفاية احتياطيات المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها فيما يتعلق بأثر جانحة كوفيد-١٩ المستمرة؛ و
- قَمِنا الإفصاحات المقدمة من جانب أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع. (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

كيف قمنا بمعالجة أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية

اختراق الأمن الإلكتروني

وفيما يتعلق بالمسائل الواردة أدناه، فقد اشتملت ردودنا المتعلقة بعملية المراجعة على الإجراءات التالية:

- استفسرنا عن حادث الأمن الإلكتروني من الإدارة، وتوصلنا إلى فهم حول تأثيره على القوائم المالية والإجراءات التي اعتمدتها الشركة لاستعادة البيانات.
- قمنا بمقارنة ميزان المراجعة كما في ١ يناير ٢٠٢٠ بميزان المراجعة المراجع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لضمان دقة واكتمال الأرقام المقارنة في القوائم المالية للسنة الحالية؛ قمنا بفحص جميع التقارير ذات الصلة التي تم الحصول عليها من النظام بما في ذلك ميزان المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من خلال مطابقة محتويات تلك التقارير مع الأدلة الداعمة الأساسية على أساس العينة لضمان دقتها وموثوقيتها؛
- قمنا بإجراء اختبار اكتمال للقيد اليومية من خلال مقارنة حركة ميزان المراجعة على مستوى رمز الحساب مع القيد اليومية المدرجة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- قمنا باختبار كفاية الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية والمتعلقة بالأمن الإلكتروني وتأثيرها على القوائم المالية للشركة.

في ١ يناير ٢٠٢٠، تعرض مركز بيانات الشركة لهجوم إلكتروني نتيجة لذلك تم تشفير قاعدة بيانات الشركة. نتيجة لهذا الحادث كانت الشركة مطالبة باعتماد تدابير لاسترداد البيانات واستعادة بيانات الشركة والتأكد من عدم تأثر عمليات الشركة بالحادث.

ركزنا على هذا المجال حيث أثر الحادث على دقة واكتمال المعلومات المالية الناتجة عن نظام الشركة.

لمعلومات حول الهجوم الإلكتروني وتأثيره على القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والأرقام المقارنة، يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢-٢ حول القوائم المالية.

إن الإجراءات المبينة أعلاه بالإضافة إلى إجراءاتنا العادية الشاملة مصممة لاختبار اكتمال ودقة جميع الأرصدة والمعاملات الجوهرية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع. (تابع)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات (ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي للشركة الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للشركة، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانوا يرغبون في تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإدعاء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهريّة ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.

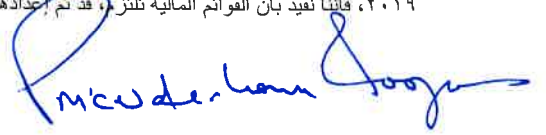
نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق سبل الحماية منها، إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، فإننا نفيد بأن القوائم المالية تلتزم، قد تم إعدادها من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.



كاشف كلام
مسقط، سلطنة عُمان
٢١ فبراير ٢٠٢١